E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/34
7 February 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير مقدم من المقرر الخاص باولو سيرجيو بينهيرو

(A) GE.06-10594 220306 230306

موجز

طلبت اللجنة إلى المقرر الخاص، في قرارها ٢٠٠٥/١٠، أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الستين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين. وبناءً على ذلك، قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة وفقاً لهذا الطلب (A/60/221). أما التقرير الحالي فيقدَّم أيضاً بناء على الطلب السالف الذكر ويستند إلى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص حتى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويتعين النظر فيه بالاقتران مع تقريره المؤقت الأخير.

وطيلة فترة ولايته التي دامت ست سنوات، تلقى المقرر الخاص تقارير موثقة عن انتهاكات خطيرة ومتواصلة لحقوق الإنسان. ولم تتوفر أدلة كثيرة على وجود التزام جدي من جانب الحكومة بالتصدي لثقافة إفلات أعوان الدولة من العقاب إذ لم تلق أغلبية الرسائل التي وجهها إلى السلطات جواباً.

وفيما يخص العملية الانتقالية، التأم المؤتمر الوطني مجدداً في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بعد أن عُلق نشاطه لمدة تسعة شهور أخرى بعد آخر دورة عقدها من ١٧ شباط/فبراير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وأبدى المقرر الخاص استياءه الشديد لما بلغه أنه لم يتحقق منذ الدورة السابقة أي تقدم باتجاه إنجاز إصلاح ديمقراطي حقيقي.

ويأسف المقرر الخاص لأن الوضع فيما يتعلق بممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يزال خطيراً حسب المعلومات التي تلقاها خلال فترة الإبلاغ السابقة. فالتخويف والمضايقة والقبض على المدنيين وسجنهم تعسفاً لأنهم يمارسون حقوقهم المدنية والسياسية بصورة مسالمة لا يزال مستمراً. ويشكل أعضاء الأحزاب السياسية المسجلة والمدافعون عن حقوق الإنسان والدعاة المناصرون للديمقراطية تحديداً أهدافاً لتلك الممارسات.

وما تزال أنشطة الأحزاب السياسية تخضع لقمع شديد ولرقابة من أعوان الحكومة. فقد أغلقت مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي فازت بـ ٨٠ في المائة من المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠ باستثناء المقر الرئيسي في يانغون فقط. وأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب السياسية هم عرضة باستمرار للمضايقات والسجن.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الحكومة أمراً تنفيذياً جديداً يمدد اعتقال داو أوونغ سان سو كيي ستة أشهر أخرى. وبهذا تكون الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والحائزة على جائزة نوبل للسلام قد أمضت الآن ما يزيد عن عشر سنوات من السنوات الستة عشر الماضية رهن الاعتقال. ويشعر المقرر الخاص بقلق شديد من استمرار بقاء زعيمة سياسية شرعية رهينة الحبس الانفرادي.

ويقدر مجموع السجناء السياسيين في ميانمار حتى اليوم بنحو ١ ١٤٤ سجيناً. ومن بينهم طلبة ورهبان ومعلمون وصحفيون وأعضاء منتخبون في البرلمان. وكان عدد من أُطلق سراحهم خلال الفترة التي يتناولها التقرير لا يستحق الذكر بينما تواصل ارتفاع عدد المدنيين الذين ألقي القبض عليهم.

ويلفت المقرر الخاص الانتباه إلى التدهور الملحوظ في الظروف الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى تفاقم الفقر في أنحاء البلاد. والمطلوب إجراء إصلاحات عاجلة للحيلولة دون حدوث تدهور آخر في اقتصاد لحقه بالفعل ضرر كبير.

وقد ظهرت على الوضع الإنساني في ميانمار، وإن لم يبلغ بعد درجة الأزمة الحادة، علامات تردٍّ واضحة على مدى السنة الماضية. وفي عام ٢٠٠١، بعيد مباشرة المقرر الخاص ولايته، أعرب رؤساء ثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة في يانغون عن قلقهم من "الأزمة الإنسانية الناشئة في صمت". وكان الوضع آنذاك خطيراً على الخصوص في مناطق الأقليات العرقية ومناطق النزاع. وشهد تدهوراً شديداً منذ ذلك الحين حيث يؤثر الآن على السكان على نطاق واسع.

إن دواعي القلق المتعلقة بحقوق الإنسان المحصاة في هذا التقرير هي، إلى حد كبير، نفسُها التي أبرزها المقرر الخاص عندما بدأ ولايته قبل ست سنوات. وبالرغم من الإشارات الأولى التي بدرت من الحكومة برغبتها في معالجة هذه المشاكل، فإنه يأسف لكون تلك الرغبة قد تلاشت تماماً.

وشدد المقرر الخاص على أنه يجب تحديد أولويات التنمية الإنسانية والإصلاح الاقتصادي من أجل الانتصار على الفقر الذي هو مصدر مشاكل ميانمار الكثيرة. فما تزال الإدارة الرشيدة للاقتصاد وزيادة مخصصات الميزانية بشكل كبير لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الأولويات الأساسية في سياق معالجة تلك المشاكل.

ومن المستبعد أن يكون تحقيق أي تقدم باتجاه حل الصراع العرقي في ميانمار ممكناً أو مستداماً دون إجراء إصلاح سياسي ملموس. فلا يزال النزاع المسلح الذي تدور رحاه في عديد من مناطق الأقليات العرقية يمثل ركيزة أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد ويزيد من تردي الوضع الإنساني وحالة القصور المزمنة في الأداء الاجتماعي والاقتصادي في ميانمار. ودون عملية إصلاح شامل، لن تتصدى عملية خريطة الطريق الحالية التي وضعتها الحكومة لهذه التحديات الملحة التي تواجه البلاد.

ولا تستحق أية عملية انتقال أن تسمى بهذا الاسم ما دام هناك حرمان من الحريات الأساسية في التجمع والتعبير وتكوين جمعيات، وإسكات للأصوات المنادية بالإصلاح الديمقراطي، وسجن للممثلين المنتخبين وتجريم للمدافعين عن حقوق الإنسان. ولن يسجل أي تقدم باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية ما دام أهم الممثلين السياسيين يقبعون خلف القضبان بينما يتعرض مناصروهم لتجاوزات جسيمة ومنهجية في مجال حقوق الإنسان ويُستخف باهتماماتهم السياسية.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ -٢	٥
أولاً - أنشطة المقرر الخاص	٣ -٨	٥
ثانياً - استعراض عام لفترة الست سنوات	٩ -٢٢	٦
ثالثاً - آخر المستجدات	٢٣-٣٦	٨
ألف - المؤتمر الوطني	٢٣-٣٠	٨
باء - التطورات الدولية	٣١-٣٥	١٠
جيم - نقل مقر عاصمة ميانمار	٣٦	١١
رابعاً - الحقوق المدنية والسياسية	٣٧-٧٠	١١
ألف - ملاحظات عامة	٣٧-٣٩	١١
باء - التشريعات "الأمنية"	٤٠-٤١	١١
جيم - الاعتقالات والإدانات في الآونة الأخيرة	٤٢-٥٠	١٢
دال - ظروف الاحتجاز	٥١-٥٨	١٤
هاء - حرية الدين	٥٩-٦٠	١٦
واو - حرية التعبير	٦١-٧٠	١٦
خامساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٧١-٨١	١٨
ألف - ملاحظات عامة	٧١-٧٣	١٨
باء - السخرة	٧٤-٧٧	١٨
جيم - العنف ضد النساء	٧٨-٧٩	١٩
دال - برامج مكافحة المخدرات: الحاجة إلى مصادر رزق بديلة	٨٠-٨١	١٩
سادساً - الوضع الإنساني	٨٢-١٠٧	٢٠
ألف - نظرة عامة	٨٢-٨٤	٢٠
باء - الصحة	٨٥-٨٩	٢٠
جيم - الأمن الغذائي	٩٠-٩٢	٢١
دال - القيود التي تفرضها الحكومة على الفاعلين في مجال الإغاثة الإنسانية	٩٣-٩٨	٢٢
هاء - اللاجئون والمشردون داخلياً	٩٩-١٠٧	٢٣
سابعاً - ملاحظات وتوصيات ختامية	١٠٨-١١٩	٢٤
المرفق - List of severely ill political prisoners		٢٧

مقدمة

١- أنشأت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ١٩٩٢/٥٨ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢، ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومددت هذه الولاية مؤخراً في القرار ٢٠٠٥/١٠.

٢- وفي قـــرارها الأخير، طلبت اللجنة إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الستين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين. واستجابة لذلك الطلب، قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامـــة (A/60/221). أما التقرير الحالي فيقدَّم أيضاً بناءً على الطلب السالف الذكر ويستند إلى المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويتعين النظر فيه بالاقتران مع تقريره المؤقت.

أولاً - أنشطة المقرر الخاص

٣- قدم المقرر الخاص تقريره المؤقت إلى الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. واجتمع المقرر الخاص أثناء وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية مع ممثلي حكومة ميانمار، كما أجرى مشاورات مع ممثلي دول أعضـــاء في الأمم المتحدة وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومع مسؤولين من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء في المجتمع الأكاديمي.

٤- وأثـــناء مـــدة ولايـــته، التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، زار المقرر الخاص ميانمار في ست مناسبات على قدر ما أتاحته له الحكومة من تسهيلات.

٥- ومـــنذ بعثته الأخيرة إلى ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بعث المقرر الخاص رسائل إلى حكومة ميانمار في عدة مناسبات طلب فيها تعاونها معه. وبالرغم من استعداده للسفر إلى ذلك البلد في أي وقت، فإنه لم يـــتلق دعوة من الحكومة لزيارته. ويأسف المقرر الخاص لكون المبعوث الخاص للأمين العام المعني بميانمار مُنع هو الآخر من دخول البلاد منذ بعثته الأخيرة في آذار/مارس ٢٠٠٤ رغم الطلبات المتكررة في هذا الشأن.

٦- وعلى مدى السنوات الست التي استغرقتها ولايته، بذل المقرر الخاص جهداً خاصاً كي يتجلى في تقاريره منظور كل بلد من بلدان المنطقة، إذ أجرى مشاورات في بانكوك وبيجين وكوالالمبور وسنغافورة وطوكيو. وعقد مشاورات منتظمة مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومع ممثلي كافة المجموعات الإقليمية في نيويورك وجنيف.

٧- وأثناء فترة الإبلاغ الحالية، زار المقرر الخاص بروكسل ولندن وباريس وبراغ وستراسبورغ وسيدني وفيينا وواشنطن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سافر إلى تايلند كي يجتمع بفاعلين أساسيين على الصعيدين المحلي والإقليمي في المجالات الدبلوماسية والبرلمانية وغير الحكومية، إلى جانب ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة. كما التقى بموظفين كـــبار في وزارة الشـــؤون الخارجية بالحكومة التايلندية يعرب عن بالغ الامتنان لهم إذ يسَّروا لـــه هذه الزيارة وزيـــارات سابقة. وخلال مهمته، سافر المقرر الخاص إلى مخيمات اللاجئين على طول الحدود بين تايلند وميانمار كي يلتقي بآخر من وصلوا من ميانمار.

٨- وسيترك المقرر الخاص ولايته بعد أن بلغت مدتها حد الست سنوات بتقديم هذا التقرير. وهو يود أن يشكر جميع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني التي دعمت ولايته وأطلعته على ملاحظاتها بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

ثانياً - استعراض عام لفترة الست سنوات

٩- يرى المقرر الخاص أنه من المفيد تقديم استعراض عام موجز لتأملاته السابقة عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. وتبين هذه الملاحظات أن الزخم الإيجابي الذي كان جلياً في السنوات الأولى لولايته قد تلاشى وأن الإدارة الحالية أقل جنوحاً إلى التغيير الديمقراطي.

١٠- وتطلبت الاختصاصات التي حددتها لجنة حقوق الإنسان من المقرر الخاص "إقامة اتصالات مباشرة مع حكومة وشعب ميانمار، بمن فيهم الزعماء السياسيون المحرومون من حريتهم، وأسرهم ومحاموهم، لبحث حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وتتبع أي تقدم يتم إحرازه من أجل نقل السلطة إلى حكومة مدنية ووضع دستور جديد ورفع القيود عن الحريات الشخصية وإعادة حقوق الإنسان إلى أصحابها في ميانمار" (القرار ١٩٩٢/٥٨، الفقرة ٣).

١١- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، شرع المقرر الخاص في تنفيذ ولايته بأن قام بزيارة استطلاعية إلى ميانمار كان الغرض منها إرساء قواعد الحوار مع الحكومة ومع المحاورين المعنيين. وقام بعد ذلك بخمس بعثات إلى ميانمار زار خلالها ولايات شان وكاخين وكايين ومون ومقاطعتي باغو ويانغون. واعتبر المقرر الخاص كل بعثة من بعثاته تعبيراً عن شراكة مع ميانمار، مع الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، كي يقوموا معاً بتحليل المشاكل ومناقشة الحلول وحشد الدعم الدولي لتنفيذها بغية النهوض بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في ميانمار.

١٢- ومما شجع المقرر الخاص، بعد أول زيارة قام بها، اعترافُ رئيس الوزراء في ذلك الحين جنرال كين نيونت بضرورة وجود المعارضة السياسية وبقيمتها وبدورها الذي يمكن أن يكون بنَّاء في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. وكان على المقرر الخاص، خلال مدة ولايته، أن يطرح تكراراً أن إشراك جميع الممثلين السياسيين أمر أساسي في بناء الثقة في العملية الانتقالية. وكان يجب خلقُ بيئة مواتية لا تخضع فيها حقوق شعب ميانمار الأصيلة للقمع بالإكراه وإنما تتاح ممارستها بشكل كامل، إذا أريد للتقدم باتجاه المصالحة الوطنية والديمقراطية أن يتحقق في آخر المطاف.

١٣- وأكد المقرر الخاص على الحاجة التي تأخرت طويلاً إلى تفعيل العملية الانتقالية بنشاط وهو ما التزمت به الحكومة بحماس شديد بعد إخفاقها في نقل السلطة إلى من تم انتخابهم بصورة ديمقراطية في عام ١٩٩٠. وطرح توصيات أساسية كانت خطوات أولى لا غنى عن اتخاذها من أجل إرساء حكم ديمقراطي. واشتملت تلك التوصيات بالضرورة، من جملة أمور، على مشاركة جميع الممثلين السياسيين في العملية الانتقالية دون قيد أو شرط؛ والإفراج التام وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين؛ وزيادة الانضباط العسكري واحترام القانون الدولي الإنساني؛ وإصلاح وتطوير بيروقراطية للدولة قادرة على تأدية وظيفتها وفق المواصفات المهنية؛ وتعزيز قدرة منظمات حقوق الإنسان في البلد على منع انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها باستمرار عن طريق إحداث آليات لمساءلة الأطراف الفاعلة في الدولة؛ وإنماء ثقافة قانونية داعمة لحكم دستوري ولسيادة القانون. كما شدد

عـــلى الحاجة إلى تدعيم رأس المال الاجتماعي والتشجيع على تنمية مجتمع مدني نشيط يكون لـــه دور فعال في وضع أساس متين للديمقراطية. ولم تنفَّذ أبداً هذه التوصيات وتوصيات أخرى ذات صلة طرحها الأمين العام للأمم المتحدة ولكنها تبقى ضرورية رغم ذلك.

١٤- ومع أن خريطة الطريق من أجل المصالحة الوطنية والانتقال الديمقراطي المكونة من سبع نقاط، التي أطلقها رئـــيس الـــوزراء خين نيونت في عام ٢٠٠٣، لم ترسخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنها انطوت على التسليم بأنه لم يعد من الممكن رهن الحياة السياسية ومستقبل ميانمار بالحكم العسكري. ولم يتحقق وعدها الأول منذ ذلك الحين بإحراز أي تقدم ملموس نظراً لأن البيئة السياسية ما تزال تخضع لقمع شديد فضلاً عن استمرار رسوخ الأوضاع المنافية للديمقراطية المكرسة في المؤتمر الوطني.

١٥- وقد حاول المقرر الخاص، منذ البداية، الإقرار بكل مستجد إيجابي، من قبيل نشر معايير حقوق الإنسان ليطلع عليها المسؤولون الحكوميون؛ وعمليات الإفراج عن المعتقلين السياسيين؛ وإعادة فتح فروع الرابطة الوطنية مـــن أجل الديمقراطية؛ وتسهيل زيارة منظمة العفو الدولية للبلد؛ والتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومع مـــنظمة العمـــل الدولية وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. ولكن العديد من هذه المستجدات الإيجابية للأســـف قـــد انقلبـــت إلى ضدها في الآونة الأخيرة. ورحب المقرر الخاص بالأنشطة التي قامت بها لجنة حقوق الإنسان، التي أنشئت في عام ٢٠٠٠ ولم تعمِّر طويلاً، كهيئة مؤقتة ادعي أنها ستؤدي إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، حتى أُبلغ عن حلها بعد تغيير الإدارة في عام ٢٠٠٤.

١٦- وطـــيلة فترة ولايته التي دامت ست سنوات، تلقى المقرر الخاص باستمرار تقارير موثقة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ولم يكن ثمة ما يدل على التزام الحكومة بالتصدي لثقافة إفلات المسؤولين الحكوميين من العقاب إذ إن معظم الرسائل التي وجهها إلى السلطات ظلت بلا جواب.

١٧- كما سلط المقرر الخاص الضوء على التجاوزات التي اقترفتها مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة. ودافع عـــن حقـــوق السكان المدنيين المنتهكة وهم رهينة النزاع المستمر يتعرضون للأذى على يد العسكريين وعلى يد المجموعـــات المسلحة غير التابعة للدولة أيضاً. وكان ذلك العنف ولا يزال عشوائياً ومعجلاً لا يميز بين البشر مما أدى إلى تشريد داخلي كبير داخل ميانمار وإلى تدفقات اللاجئين والمهاجرين قسراً إلى بلدان مجاورة. وفي تقريره عن الوضع في المناطق التي توجد فيها أقليات عرقية يتعرض أفرادها خصوصاً لانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، أشار المقرر الخاص إلى ارتكاب موظفي الحكومة العنف الجنسي ضد النساء. ولم تحظ طلباته المتكررة بإجراء تحقيق مستقل في ادعاءات حدوث العنف الجنسي ضد النساء في ولاية شان بقبول الحكومة أبداً.

١٨- وكـــرر المقرر الخاص، طيلة مدة ولايته، اعتقاده بأن ميانمار والبلدان المجاورة لها مصلحة واضحة في حل مسألة انعدام الأمن المستمر على طول حدودها المشتركة إلى جانب المشاكل عبر الوطنية المتعلقة بالهجرة القسرية واللاجئين والاتجار بالأشخاص والمخدرات وانتشار الأمراض المعدية.

١٩- وأثناء زياراته إلى ميانمار، التقى المقرر الخاص بالأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي يُعتبر استمرار احتجازها من قبل السلطات رغم التزامها الثابت بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في ميانمار وصمة في

جـــبين المجتمع الدولي. واعتبر المقرر الخاص أن فك الإقامة الجبرية عنها في عام ٢٠٠٢ كان دليلاً واضحاً قدمته الحكومة على التزامها بالمضي قدماً في بناء الثقة. لكن ذلك الزخم الإيجابي قد أحبطه الهجوم العنيف عليها وعلى زملائهـــا مـــن الحزب في ديباين في أيار/مايو ٢٠٠٣ وهو ما أدانه المقرر الخاص بقوة. ولم تأخذ السلطات في الاعتـــبار اقـــتراحه إجراءَ تحقيق مستقل في تلك المجزرة ولم يتم حتى الآن عرض المسؤولين عن تلك المجزرة على القضـــاء. وكانـــت إعادة اعتقال داو أوونغ سان سوو كيي بعد ذلك وإغلاق مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطـــية بمـــثابة انتكاسة أخرى في حالة حقوق الإنسان. بل إن التقدم باتجاه الإصلاح الديمقراطي قد رجع القهقرى بعد تغير الإدارة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤.

٢٠- ووجه المقرر الخاص الانتباه إلى جوانب عدة في الوضع الإنساني مشدداً على أنه عُلم أن نسبة ٠,١٧ في المائـــة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٩/٢٠٠٠ قد أُنفق على الرعاية الصحية وأن حصة تافهة مماثلة قد صـــرفت على التعليم العالي. وفي عام ٢٠٠٢، أثار المقرر الخاص الانتباه إلى السرعة المرعبة التي ينتشر بها فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تنسق مع المعارضة السياسية ومع المجتمع الدولي من أجل التخطيط لإدارة الاحتياجات الإنسانية لأشد مجموعات السكان عرضة للمخاطر في ميانمار إدارة فعالة.

٢١- وبالرغم من عدم حدوث تطورات مستدامة في مجال السياسة أو حقوق الإنسان في ميانمار خلال العقد الأخـــير، فقد عرف مجال العمل الإنساني ككل نمواً ضئيلاً. وكان من الواضح زيادة إشراك المنظمات الإنسانية للسلطات الحكومية في حوار على مستوى السياسة. وثمة مؤشرات إيجابية، من قبيل الاعتراف الرسمي بوباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والإقرار بضرورة معالجة مسألة تجنيد الأطفال في الجيش، وسَن قانون يحظر الاتجار بالبشـــر، تشـــكِّل أمثلةً على مكاسب الحماية التي تحققت خلال تلك الفترة. غير أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، انقلب بشكل كبير ذلك الاتجاه الإيجابي نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية الضرورية.

٢٢- وشدد المقرر الخاص على أن التنمية البشرية والإصلاح الاقتصادي يجب أن يحظيا بالأولوية من أجل دحر الفقر الذي هو أصل مشاكل ميانمار الكثيرة. فقد تم إبراز الإدارة الرشيدة للاقتصاد والزيادة المهمة في مخصصات الميزانـــية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنهما أولويتان أساسيتان في معالجة تلك المشاكل. وحـــتى تنطلق وتيرة الإصلاح الاقتصادي والديمقراطي وتستمر، ذكَّر المقرر الخاص الحكومة بأن مساعدة المجتمع الدولي متوفرة بسهولة وبأنها رهن فقط برغبة الحكومة في الشروع في معالجة وضع شعب ميانمار.

ثالثاً - آخر المستجدات

ألف - المؤتمر الوطني

٢٣- بعـــد أن توقف لمدة تسعة أشهر أخرى، إثر انعقاد دورته الأخيرة (١٧ شباط/فبراير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥)، استأنف المؤتمر الوطني انعقاده في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد شعر المقرر الخاص باستياء شديد إذ علم أنه لم يحرز أي تقدم باتجاه إجراء إصلاح ديمقراطي حقيقي منذ الدورة السابقة. فما تزال الشروط والقيود الإجرائية قائمة ولم يتم إشراك الممثلين السياسيين الشرعيين ولم تعالج على ما يبدو دواعي قلق الأحزاب العرقية. ولم يبلَّغ عن قبول أي انحراف عن جدول الأعمال المقرر سلفاً وعن المبادئ المحددة التي وضعتها الحكومة.

٢٤- ويشعر المقرر الخاص بالقلق تحديداً من تقارير تم تلقيها من الدورة الأخيرة التي عقدها المؤتمر الوطني والتي تقول إن: "رئيس الدولة عليه أن يخدم بصفته رئيس الدولة ورئيس حكومة الاتحاد ... ولا يطالب الرئيس بإجابة أي "هلوتاو" [هيئة تشريعية] أو أية محكمة بشأن ممارسة أو أداء الواجبات والوظائف التي خولها لـــه الدستور أو أي قـــانون من القوانين القائمة أو بشأن أي فعل من الأفعال التي يقوم بها أثناء ممارسته وأدائه تلك الصلاحيات والوظائف"، حسب ما جاء على لسان الرئيس المناوب لمجموعة المندوبين لدى المؤتمر الوطني.

٢٥- كمـــا أعرب بعض المندوبين عن قلقهم من أنه لا يجوز إجراء تعديلات على الدستور إلا بأغلبية ٧٥ في المائة على الأقل من الأصوات في البرلمان. غير أنه يبدو أن أي تعديل يُقترح إدخاله على الدستور سيتطلب موافقة الجيش نظراً لأن الحكومة ما تزال تشترط تخصيص ٢٥ في المائة من المقاعد في البرلمان للعاملين في الجيش.

٢٦- وقد تلقى المقرر الخاص تقارير بشأن الإحباط المتنامي الذي تشعر به الأحزاب السياسية العرقية المختلفة والمجموعـــات المشاركة في وقف إطلاق النار من أن المقترحات المتعلقة بالدستور التي طرحتها على المؤتمر الوطني لدراستها لم يتم التطرق إليها في نقاش صريح. وما تزال لديهم بواعث قلق بشأن الدور المكفول للجيش في الحكم ومدى نقل السلطة التشريعية إلى الولايات.

٢٧- وقد أشار المقرر الخاص دائماً إلى أن المصالحة الوطنية تتطلب حواراً هادفاً وشاملاً مع الممثلين السياسيين وفيما بينهم وأن إسكات الممثلين قد ألحق به ضرراً شديداً. ولديه اعتقاد راسخ بأن إصدار الأحكام البالغة الشدة بالعديد من ممثلي ولاية شان البارزين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ لا يخدم المصالحة الوطنية واستقرار ميانمار. وقد أُعلنت هذه الأحكام بعد مرور أيام فقط على تقديم جيش ولاية شان (الشمال) قائمة بأسماء مندوبيه الذين كانوا سيشاركون في المؤتمر الوطني بعد أن قاطعوا الدورة الأخيرة. وكان من بين من حكم عليهم زعماء رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية التي كانت قد حصلت على ثاني أكبر عدد من الدوائر الانتخابية في الانتخابات العامـــة الـــتي شهدها عام ١٩٩٠ وعلى أغلبية المقاعد في ولاية شان. وبسجنها ممثلين عرقيين أساسيين، تقوِّض الحكومة التزامها بتعزيز المصالحة الوطنية وتبعث رسالة إلى المجموعات العرقية، سواء كانت طرفاً في اتفاق لوقف إطلاق النار أو لم تكن، مفادها أن مشاركتها في المستقبل السياسي للبلاد ليست مضمونة.

٢٨- وقرر حزب ولاية مون الجديد، وهو مجموعة عرقية من المجموعات المشاركة في وقف إطلاق النار، عدم المشـــاركة رسمياً في اجتماعات المؤتمر الوطني الأخيرة رغم إرساله مراقبين إليها تعبيراً منه عن استيائه من رفض الســـلطات العسكرية لاقتراح مشترك بشأن المسائل التشريعية والقضائية قدمته عدةُ مجموعات عرقية مشاركة في وقف إطلاق النار خلال الدورة الأخيرة. وحسب ما ورد من تقارير، كانت القيود الإجرائية المفروضة على حق المشاركين في حرية التعبير التي تمنع النقاش المفتوح والصريح بشأن صياغة دستور جديد سبباً آخر ذكرته المجموعة المشاركة في وقف إطلاق النار لتبرير موقفها.

٢٩- وتعاظمت أسباب القلق لدى المجموعات المشاركة في وقف إطلاق النار جراء التقارير الواردة عن زيادة عسكرة المناطق التي أعلن فيها وقف إطلاق النار. وعلى عكس التوقعات بأن الدخول في اتفاق لوقف إطلاق النار ســـيؤدي إلى تراخي السيطرة العسكرية، فإن مصادرة الأراضي ومواصلة بناء معسكرات الجيش في مناطق وقف

إطلاق النار وغير ذلك من الأنشطة ذات الأثر السلبي على السكان المدنيين، بما في ذلك طلب تشغيلهم في أعمال السخرة، ما فتئ يؤدي بكثيرين إلى التساؤل عن المكاسب التي ستجنى من الدخول في اتفاقات لوقف إطلاق النار.

٣٠- وقد تجاهلت الإدارة الحالية التوصيات التي قدمتها في مناسبات عديدة الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان والتي تدعو إلى بناء المؤتمر الوطني على أساس ديمقراطي متين. كما أنها لم تلق بالاً إلى الطلبات المتكررة بالبدء في حوار يشمل جميع الأطراف التي قدمتها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من شتى الممثلين السياسيين.

باء - التطورات الدولية

٣١- يأسف المقرر الخاص إذ إن حكومة ميانمار ليست في وضع يسمح لها باستلام رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٦. كما لاحظ البيان الصادر عن رئيس المنتدى الإقليمي لتلك الرابطة في تموز/يوليه ٢٠٠٥ الذي عبر عن قلق المنطقة من وتيرة عملية نشر الديمقراطية في ميانمار ودعا الحكومة إلى رفع القيود عن الفاعلين السياسيين وإلى البدء في حوار فعلي مع جميع الأطراف.

٣٢- وفي مناسبات عديدة، لمح المقرر الخاص إلى الدور الحيوي الذي يمكن للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا القيام به في تسهيل عملية الانتقال السياسي في ميانمار. كما صرح بأنه من المهم جداً أن تنسق بلدان أخرى معنية في مناطق أخرى بين مبادراتها المتعلقة بميانمار مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومع بلدان الجوار.

٣٣- وينبغي أن يكون بلاغُ رئيس القمة الحادية عشرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المنعقدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في كوالالمبور، الصادر عقب اختتامها والذي دعا فيه حكومة ميانمار إلى التعجيل بالإصلاحات الديمقراطية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، موضع ترحيب ودعم كبيرين. ويعتقد المقرر الخاص أن زيارة وفد من ممثلي رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى ميانمار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لتقييم عملية الإصلاح الديمقراطي تمثل تطوراً إيجابياً وبناءً.

٣٤- وأحاط المقرر الخاص علماً بتقرير "تهديد السلام" الذي كلف بإعداده المطران ديسموند توتو والرئيس السابق فاكلاف هافيل، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والذي يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء لصالح السلم والاستقرار الإقليميين. ولديه اعتقاد راسخ بأن التقرير تعبير صريح عن إحباط المجتمع الدولي الطويل الأمد وعن قلقه الشديد من عدم تحقق تقدم ذي معنى في عمليتي الانتقال السياسي والمصالحة الوطنية ومن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان على يد السلطات العسكرية.

٣٥- وأثناء مشاوراته غير الرسمية المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قرر مجلس الأمن أن يطلب من الأمانة العامة إحاطته علماً بمستجدات الوضع في ميانمار تحت بند "مسائل أخرى". وبناء على الاقتراح الذي قدمته المملكة المتحدة، التي ترأست اجتماع مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، اتُّخذ ذلك القرار بتوافق الآراء شريطة عدم إصدار أي بيان. وتمت الإحاطة خلال اجتماع مجلس الأمن بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

جيم – نقل مقر عاصمة ميانمار

٣٦- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة أنها قد بدأت نقل عدد من الوزارات من العاصمة يانغون إلى ما تسميه "مركز قيادة ومراقبة" يجري بناؤه حالياً بالقرب من بيينمانا في مقاطعة ماندالاي الجنوبية. ويساور المقرر الخاص القلق من تقارير عن نقل قرى بالقوة ومزاعم باستعمال السخرة في بناء هذا المجمع. كما علم أن الموظفين المدنيين الذين يرفضون الانتقال ربما توجه لهم تهم جنائية وأنه لا يسمح بالاستقالة أو التقاعد حسب التقارير الواردة.

رابعاً – الحقوق المدنية والسياسية

ألف – ملاحظات عامة

٣٧- يأسف المقرر الخاص إذ إن الوضع المتعلق بممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يزال خطيراً حسب التقارير التي وردت أثناء فترة الإبلاغ الماضية. ويستمر تخويف المدنيين الذين يمارسون حقوقهم المدنية والسياسية وحرياتهم بسلام ومضايقتُهم وتوقيفهم تعسفاً والإلقاء بهم في السجون. ويشكل الأعضاء المسجلون في الأحزاب السياسية والمدافعون عن حقوق الإنسان ومناصرو الديمقراطية على وجه الخصوص أهدافاً لتلك الممارسات.

٣٨- ولا تزال أنشطة الأحزاب السياسية تخضع لقمع شديد ولمراقبة أعوان الحكومة. فقد أغلقت مكاتب حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، الحزب السياسي الذي فاز بأزيد من ٨٠ في المائة من المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠، ما عدا مقره الرئيسي في يانغون. بينما يبقى أعضاء الحزب وغيره من الأحزاب السياسية عرضة باستمرار للمضايقة والسجن.

٣٩- ويأسف المقرر الخاص لكون إجراءات محاكمة من يتم اعتقالهم بتهم ذات طابع سياسي أدنى بكثير من المعايير الدولية. فيُحرم المعتقلون السياسيون في أغلب الأحيان من الاطلاع على التهم المنسوبة إليهم وعلى تواريخ المحاكمات ومن الحق في التمثيل القانوني ومن حق الاستئناف؛ وكثيراً ما تجرى المحاكمات في جلسات سرية وداخل السجون؛ وتصدر الأحكام بانتظام بعد فترة وجيزة من بدء المحاكمة حيث تتاح فرصة ضئيلة أو لا تتاح فرصة على الإطلاق للمدعى عليهم لاستدعاء الشهود.

باء – التشريعات "الأمنية"

٤٠- يُعتقل السجناء السياسيون بموجب قوانين أصدرتها الحكومة بوصفها تشريعات "أمنية" إذا ما اعتُبر أن ما يقومون به يتعارض مع السياسات التي تتبعها السلطات. ومن بين تلك التشريعات التي تتعارض مع المعايير القانونية الدولية بتقييدها الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع:

(أ) قانون أحكام الطوارئ (١٩٥٠) الذي كثيراً ما يطبَّق على أولئك الذين "يهددون استقرار الاتحاد". وتشكل الفقرة ٥ (ياء) من ذلك القانون، التي تنطوي على حكم بالسجن لمدة سبع سنوات، التهمة التي يُعتقل أغلب السجناء السياسيين على أساسها؛

(ب) قانون الجمعيات غير القانونية (١٩٠٨) الذي كثيراً ما يُحتج به لتبرير التعسف في توقيف واعتقال النشطاء الذين يشتبه في علاقتهم بما تعتبره الحكومة منظمات "غير قانونية" ويجيز إصدار أحكام بالسجن تتراوح بين سنتين وخمس سنوات؛

(ج) قانون تسجيل الطابعين والناشرين (١٩٦٢) الذي يعتبر أن من يطبع أو ينشر أو يوزع مواد مكتوبة دون طلب ترخيص مسبق من الحكومة والحصول عليه يتعرض لعقوبة السجن لمدة سبع سنوات؛

(د) قانون حماية الدولة (١٩٧٥) الذي تحتج به الحكومة من أجل اعتقال نشطاء سياسيين دون اتهامهم أو محاكمتهم لمدة تصل إلى خمس سنوات إذا ما اعتبرت السلطات أنهم يمثلون "خطراً على الدولة". كما يجيز ذلك القانون تمديد اعتقال السجناء السياسيين الذين انتهت مدة الأحكام الصادرة ضدهم.

٤١- كما أن النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان عرضة للتوقيف التعسفي بتهم جنائية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، رُفعت دعوى قضائية على ما سو سو نواي، وهي عضو في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بتهمة جنائية بعد أن ربحت دعواها ضد السلطات المحلية بسبب ممارسات السخرة. وحكم عليها بالسجن ثمانية عشر شهراً.

جيم - الاعتقالات والإدانات في الآونة الأخيرة

٤٢- منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥، يُعتقد أن ٤٤ شخصاً على الأقل قد اعتقلوا وسجنوا بسبب معتقداتهم وأنشطتهم السياسية. ومن بينهم كثير من الأعضاء في أحزاب سياسية مسجلة مثل يو سان شوي تون ويو أوونغ بان تا، وهما عضوان في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وتم اعتقال يو هلا آي وثانت تن ميو، وهما عضوان في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في يانغون في ١٥ أيلول/سبتمبر ثم حُكم عليهما بعد ذلك بالسجن لمدة سنتين. وحُكم بالسجن ثلاث سنوات على يو أوونغ بي الذي ألقي عليه القبض في شباط/فبراير لأنه كان يحدِّث الطلاب عن الشخصية السياسية يو أوونغ سان، والد أوونغ سان سو كيي.

٤٣- وعقب محاكمة سرية نظمتها السلطات داخل سجن إنسين، سُلم رئيس الوزراء السابق خين نيونت حكماً بالسجن ٤٤ سنة مع وقف التنفيذ في ٢٢ تموز/يوليه بتهم شتى من بينها الرشوة والفساد. وهو رهن الإقامة الجبرية ومعه زوجته. وحُكم على ولديه بالسجن ٦٨ سنة و٥١ سنة على التوالي بدعوى ارتكابهما جرائم اقتصادية. ولم يجر حتى الآن الكشف التام عن جميع المعلومات المتعلقة بأسماء الأفراد المشتبه في صلتهم برئيس الوزراء السابق الموجود رهن الاعتقال وبأماكن تواجدهم وبالتهم الموجهة إليهم.

٤٤- وفي محكمة خاصة نُظمت داخل سجن إنسين في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، حُكم على يو كياو مين، النائب البرلماني المسلم المنتمي إلى الحزب الوطني الديمقراطي من أجل حقوق الإنسان، من ولاية راخين، وزوجته وابنتيه

وأحد أولاده الذين اعتُقلوا في آذار/مارس ٢٠٠٥. وإذ حُرموا من التمثيل القانوني، فقد تمت محاكمتهم بموجب قانون أحكام الطوارئ. وحكم على يو كياو مين بالسجن ٤٧ عاماً وعلى كل من زوجته وابنتيه وابنه بالسجن ١٧ عاماً.

٤٥- وألقي القبض، في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، على دونالد ساو أو كيا، من كبار أعضاء المجلس الاستشاري لولاية شان، بدعوى اتهامه بالعمل كمرشد سياحي دون ترخيص. وأثناء احتجازه، أصدر تصريحاً اعتبرت السلطات أنه يشهر بالدولة. وفي أيلول/سبتمبر، حُكم عليه بالسجن ١٣ عاماً.

٤٦- وفي ٢٨ آب/أغسطس، عقدت الحكومة مؤتمراً صحفياً أعلنت فيه عن اتهامات ضد عشرة أفراد قيل إنهم كانوا على اتصال باتحاد نقابات بورما وهي منظمة اعتبرتها خارجة عن القانون. ورغم وجود تقارير تفيد بأنهم كانوا فقط يمارسون حقهم في حرية التعبير، فقد أفادت الادعاءات بأنه حكم على تسعة منهم بالسجن من ثماني سنوات إلى ٢٥ سنة. وهم: ميينت لوين (البالغ من العمر ٧٧ سنة)، وين ميينت، يو هلا ميينت ثان، داو يين كيي، يي ميينت، واي لين، آي ثي خاينغ، ما آيي تشان، ثيين إلوين أو. وتوفي في الحبس الشخص العاشر وهو أوونغ ميينت ثيين (ابن ثيين إلوين أو) (انظر الفقرة ٥٨ أدناه).

٤٧- وألقي القبض على ١٧ من الأعضاء الشباب في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ٢٦ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٥ في مقاطعة يانغون أثناء إعدادهم لزفاف اثنين من أصدقائهم. وكان السبب أنهم لم يحترموا ما يعرف بـ "قانون المجاملة" الذي يقتضي طلب الحصول على إذن من السلطات المحلية إذا رغب أحد ما في قضاء ليلة في بيت شخص آخر. وبما أنه يدعى أن الأعضاء السبعة عشر في الرابطة الوطنية لم يحصلوا على ذلك الإذن، فقد وضعوا رهن الاحتجاز لمدة تزيد عن أسبوعين طبقاً للقانون السالف الذكر.

٤٨- وبالرغم من نداءات المجتمع الدولي العديدة بإطلاق سراحهم، فإن المقرر الخاص شعر بانزعاج شديد لما علم بالأحكام المفرطة القسوة التي صدرت في حق زعماء شان التسعة الذين ألقي عليهم القبض في شباط/فبراير ٢٠٠٥ عقب حضورهم اجتماعاً سياسياً في ولاية شان. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أدين التسعة كلهم من قبل محكمة خاصة نُظمت داخل سجن إنسين بتهم الخيانة بدعوى أنهم عقدوا مناقشات سياسية بشأن المؤتمر الوطني وُصفت بأنها "تعوق نجاح المؤتمر الوطني". وحكم على جنرال هسو تين (رئيس مجلس السلام في ولاية شان) بالسجن مدة ١٠٦ سنوات وعلى خون هتون أو (رئيس رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية) بالسجن مدة ٩٣ سنة وعلى ساي نيونت لوين (رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية) بالسجن ٨٥ سنة وعلى ساي هلا أوونغ (رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية) بالسجن ٧٩ سنة وعلى كل من يو ميينت ثان وساي ميو وين تون ونيي نيي مو ويو تون نيو، وجميعهم أعضاء في حزب جيل شان الجديد، بالسجن ٧٩ سنة؛ وعلى سوت أو كيار (رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية) بالسجن ثلاثين سنة؛ وعلى سوت ثا أو (رابطة قوميات شان من أجل الديمقراطية) بالسجن ١٢ سنة. وأفادت الادعاءات بأن جميع هؤلاء حوكموا في جلسات سرية عقدت داخل سجن إنسين دون أن يستعينوا بمحام من اختيارهم. ولا يزال رهن الإقامة الجبرية يو شوي أون، زعيم ولاية شان البالغ من العمر ٨٢ سنة الذي ألقي عليه القبض في شباط/فبراير، دون أن توجَّه إليه تهمة أو يعرض على محكمة.

٤٩- وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الحكومة أمراً تنفيذياً آخر يمدد احتجاز داو أوونغ سان سو كيي لمدة ستة أشهر أخرى. وبهذا تكون الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام قد أمضت أكثر من عشر سنوات من السنوات الستة عشر الماضية رهن الاعتقال. ويشعر المقرر الخاص بانزعاج شديد من استمرار حجز زعيم سياسي شرعي رهينة في الحبس الانفرادي. وقد رفضت السلطات العسكرية أي اتصال بينها وبين لجنة الصليب الأحمر الدولية وهو أمر يجد المقرر الخاص أنه يبعث على الأسى.

٥٠- ويقدر العدد الإجمالي للمعتقلين السياسيين في ميانمار حتى الآن بـ ١ ١٤٤ معتقلاً. ويوجد خلف القضبان طلاب ورهبان ومعلمون وصحفيون وأعضاء منتخبون في البرلمان. وبالرغم من النداءات المتكررة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة والمقرر الخاص، كان عدد من أخلي سبيلهم خلال فترة الإبلاغ تافهاً بينما استمر عدد المدنيين الذين تعرضوا للتوقيف في الارتفاع.

دال - ظروف الاحتجاز

٥١- لا تزال ظروف الاعتقال ومعاملة السجناء السياسيين تشكل مصدر قلق شديد. ويبدي المقرر الخاص استياءه إذ إن لجنة الصليب الأحمر الدولية ما فتئت تواجه صعوبات متزايدة في زيارة أماكن الاحتجاز في ميانمار حيث لم تعد تتمتع بجميع امتيازات الوصول التي كانت تتمتع بها قبل ستة أشهر، أي قبل آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٥٢- ولا يزال الحبس الانفرادي ممارسة شائعة يقاد فيها مدنيون، بعد إلقاء القبض عليهم دون أن يروا أمراً بذلك أو يشار إلى التهم الموجهة إليهم، إلى مركز استجواب أو احتجاز حيث يُحبسون لفترات طويلة من الزمن، لشهور في غالب الأحيان، دون معرفة أهاليهم.

٥٣- وتقول التقارير الواردة إن طعام السجناء يفتقر بشدة إلى أدنى قيمة غذائية مما يؤدي إلى عدد من حالات سوء التغذية. فرداءة الطعام في السجن هي موضوع شائع للشكوى لدرجة أنه يُزعم أن السجناء يعتمدون على أسرهم كي تمدهم بطعام إضافي. أما أولئك المحتجزون في السجون بعيدا عن ذويهم، كما هي حال العديد من السجناء السياسيين، فليسوا في وضع يتيح لهم الاستفادة من تلك الزيارات العائلية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ادُعي أن تفشي الإسهال في سجن ثاراوادي أودى بحياة اثني عشر سجيناً وأدى إلى إدخال أربعين آخرين على الأقل إلى المستشفى بعد أن قُدم إليهم طعام فاسد وماء قذر.

٥٤- وتشير تقارير ذات مصداقية بشأن الظروف المتوفرة في مختلف السجون في شتى أنحاء ميانمار إشارة قوية إلى أن المشاكل الصحية التي يتعرض لها السجناء ناجمة عن ظروف الاحتجاز السيئة أو التي تزداد تفاقماً بسببها. ويقال إن العلاج الطبي المتاح للمرضى من السجناء غير كاف وأن العلاج الطبي المتخصص منعدم في سجون كثيرة. ويعد سوء التغذية وأمراض القلب والملاريا ومرض السل والمرض العقلي من أكثر مواضيع الشكاوى شيوعاً.

٥٥- ويساور المقرر الخاص قلق شديد من استمرار احتجاز عدد من السجناء السياسيين الذين يوجدون في حالة صحية سيئة للغاية والذين ينبغي إطلاق سراحهم على الفور لأسباب إنسانية (انظر المرفق أدناه).

٥٦- كما إنه يشعر بحزن شديد لاستمرار حبس السجناء السياسيين من كبار السن الذين تزيد أعمار بعضهم عن ٧٥ سنة. ومن بين أولئك السجناء الذين ينبغي الإفراج عنهم لأسباب إنسانية: يو أوونغ خينغ (حزب أراكان الشيوعي)؛ يو أوونغ ثو (حزب الشعب التقدمي)؛ يو با شيت (قبطان سابق)؛ جنرال هسو تين (رئيس مجلس السلام لولاية شان)؛ يو هلا ميينت ثان (الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية)؛ يو خين ماوونغ سوي (عضو في البرلمان، الرابطة الوطنية)؛ يو كياو خين (عضو في البرلمان، الرابطة الوطنية)؛ يو كياو مين (عضو في البرلمان، الرابطة الوطنية)؛ يو كياو سان (عضو في البرلمان، الرابطة الوطنية)؛ يو ماونغ ماونغ أو (الرابطة الوطنية)؛ ساو نينغ نينغ (عضو في البرلمان، الرابطة الوطنية)؛ يو ثان هتاي (عضو في البرلمان، الرابطة الوطنية)؛ الدكتور ثان إنيين (عضو في البرلمان، الرابطة الوطنية)؛ يو تين أو (نائب الرئيس، الرابطة الوطنية)؛ يو وين تين (أمين مساعد، الرابطة الوطنية).

٥٧- وما تزال التقارير تصل بشأن تعذيب وسوء معاملة الأشخاص المحتجزين قبل محاكمتهم والسجناء السياسيين. ويتمثل ذلك، من جملة أمور أخرى، في الحرمان من الطعام والماء والنوم والنور؛ وفي الضرب المبرح؛ والإجبار على جلوس القرفصاء فترات طويلة؛ وفي التصفيد والحبس الانفرادي.

٥٨- ووردت تقارير تقول إن عدد السجناء السياسيين الذين وافتهم المنية وهم رهن الاحتجاز لدى السلطات العسكرية يزيد حالياً على ٩٠ شخصاً. فما بين شهر أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ فقط، تم إبلاغ المقرر الخاص بأربع حالات وفاة يدعى أنها كانت إما نتيجة التعذيب أو سوء المعاملة أو الرعاية الطبية غير الكافية. وحتى يومنا هذا، لا يُعرف ما إذا كانت تحقيقات مستقلة قد أجريت بشأن تلك الوفيات حديثة العهد:

(أ) أوونغ هلينغ وين، عضو في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، الذي توفي في أيار/مايو في أحد مراكز الاستجواب بعد عشرة أيام من اعتقاله، وأحرق جثمانه دون علم ذويه. وبينما دل التشريح بوضوح على أنه كان قد تعرض للتعذيب، أصدرت محكمة بلدة مايانغون قراراً يذكر مرض الكبد كسبب للوفاة؛

(ب) ساو ستانفورد، معلم، ألقي القبض عليه في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في مقاطعة أييرياروادي، يُدعى أنه مات نتيجة الصدمات الكهربائية التي تعرض لها أثناء استنطاقه. وأفادت تقارير أن أسرته قدمت شكوى بشأن وفاته وطلبت اتخاذ إجراء ضد المسؤولين عنها. وعرضت السلطات تعويضاً مالياً على الأسرة وقيل إنه طلب من أفرادها الإمساك عن الحديث عن الوفاة علناً؛

(ج) مين تون واي، عضو في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية من ولاية مون وعمره ٤٠ سنة، ألقي عليه القبض في أيار/مايو ٢٠٠٥ دون أن تحدد السلطات أسباباً لذلك وحكم عليه بالسجن سبع سنوات. وفي ٣٠ أيار/مايو، وردت تقارير عن وفاته في سجن مولمين ثم دفنه من قبل السلطات دون إخبار أسرته بذلك؛

(د) أوونغ ميينت ثين، أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في يانغون، ألقي عليه القبض في ٢ تموز/يوليه بدعوى اتصاله بمنظمة "غير قانونية" هي منظمة "اتحاد نقابات بورما" المنفية. وفي مؤتمر صحفي عقده المدير العام للشرطة في ٢٨ آب/أغسطس، كان أوونغ ميينت قد اعترف بحضور حلقة تدريبية عن حقوق العمال وبإبلاغ أخبار إلى مجموعات معارضة في المنفى. وتوفي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عندما كان يخضع لمحاكمة سرية

في سجن إنسين. وحسب التقارير الواردة فإن السلطات قالت إنه توفي نتيجة إصابته بالزحار والكوليرا رغم عدم إجراء تشريح. ولم يسمح لأسرته بإلقاء نظرة على جثمانه أو بدفنه.

هاء – حرية الدين

٥٩- أُبلـــغ المقرر بالخاص بأن السلطات مستمرة في فرض القيود على بعض الأنشطة الدينية. فالحصول على ترخـــيص لترميم الكنائس والمساجد و المعابد أو بناء أخرى جديدة ما يزال مهمة عسيرة على الجاليات المسيحية والمسلمة والهندوسية في ميانمار.

٦٠- وتشـــير تقاريـــر واردة من ولاية راخين إلى أن الأقلية المسلمة هناك ما تزال تتعرض للتمييز على أساس عرقها. فقانون الجنسية الصادر في عام ١٩٨٢، بشكله الحالي، لا يعتبر أقلية روهينغيا قومية عرقية من ميانمار مما يجعل أفرادها عديمي الجنسية في الواقع. ويلاحظ المقرر الخاص أن الحكومة لم ترخص بعد بإصدار بطاقات الإقامة المؤقتة لتلك الشرائح من السكان المسلمين في شمال ولاية راخين الذين ما يزالون بلا وثائق هوية رسمية. ومن بين الممارســـات التمييزية التي يواجهونها كثيراً الحبس بسبب سفرهم داخل أو خارج الولاية دون إذن سفر رسمي؛ والمشـــاكل في الحصـــول على رخصة زواج؛ والمصاعب في تسجيل المواليد بسبب ارتفاع الرسوم والزيجات غير المرخص لها؛ وصعوبات في الحصول على التعليم؛ والقيود المبلغ عنها على شغل وظائف كثيرة في الخدمة العامة.

واو – حرية التعبير

٦١- يلاحـــظ المقرر الخاص أن الصحافة في ميانمار ما تزال تخضع لرقابة خانقة من قبل مجلس الدولة للرقابة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والحكومة سعت جاهدة إلى تنظيم الرقابة التي تفرضها على الصحافة. ويجب على كل صحيفة يومية أو أسبوعية وعلى كل مجلة أن تعرض كل عدد منها على الرقباء للحصول على موافقتهم قبل النشر. ولا يجوز إصدار أي مطبوعة دون موافقة الدولة. وتستغرق عملية الحصول على الموافقة الرسمية أسبوعاً للدوريات الأسبوعية والشهرية يتم خلاله التدقيق في الصور والعناوين الرئيسية.

٦٢- ويحظر قانون تسجيل الطابعين والناشرين "أي شيء يسيء إلى الدولة"، و"أية أفكار وآراء غير صحيحة لا تـــتوافق مع العصر"، و"أية أوصاف وإن كانت صحيحة من حيث الوقائع، إلا أنها غير ملائمة بسبب الزمن أو الظروف التي صيغت فيها" و"أي انتقاد غير بناء لعمل الإدارات الحكومية". ويُدعى أنه يُطلب من الصحفيين إذا كتبوا عن إحدى وزارات الحكومة أن يسمّوا المصدر الذي استقوا منه معلوماتهم، وهم ملزمون بالحصول على إذن خطي من الوزارة المعنية قد يضمن أو لا يضمن حصولهم على موافقة من أجل النشر.

٦٣- ويأسف المقرر الخاص لعلمه أن الحصول على المعلومات، خاصة من قبل وسائل الإعلام الأجنبية، ازداد صعوبة على مدى السنة الماضية. ففي عام ٢٠٠٥، امتدت يد الرقابة، حسب ما يقال، فطالت أخبار الوفيات.

٦٤- وفـــيما يـــتعلق بشـــبكة الإنترنت، وردنا أن رقابة الدولة تمارَس من خلال مراقبة الرسائل الإلكترونية واستعمال تقنيات المرشحات المتوفرة في البرمجيات من أجل منع الدخول إلى أي موقع على الإنترنت تعتبر الحكومة أن محـــتواه يضر المصلحة الوطنية ويخالف قواعد تنظيم استعمال الإنترنت الصادرة في عام ٢٠٠٠. وهكذا فإن

الدخول ممنوع إلى غالبية المواقع الإلكترونية الخاصة بالمعارضة السياسية والمجموعات المناصرة للديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان.

٦٥- وبينما مُنحت خلال فترة الإثني عشر شهراً الماضية ٣٠ رخصة نشر جديدة، حسب التقارير الواردة، لم يثمر إلا القليل النادر منها عن إصدار منشورات قابلة للاستمرار نظراً للقيود والطلبات البيروقراطية المبالغ فيها التي تصر عليها الحكومة. وما تزال حيازة أجهزة الفاكس وكاميرات الفيديو وأجهزة المودم وهوائيات الأقمار الاصطناعية مخالفة للقانون وتستوجب عقوبة بالسجن قد تصل إلى ١٥ سنة. ويجب أن تسجل جميع الحواسيب أو الشبكات، بما فيها أجهزة الفاكس، لدى وزارة الاتصالات والبريد والتلغراف ويجب الحصول على اتفاق ترخيص.

٦٦- وعلم المقرر الخاص أن قسم مراقبة وتسجيل الصحافة بوزارة الإعلام وعد في الشهور الأخيرة باعتماد نهج أكثر "مرونة" تجاه الصحافة مقابل اعتماد الصحافة نهجاً أكثر مبادرة في دعم سياسات الحكومة. وقيل إنه يمكن غض الطرف عن التقارير التي تنتقد مشاريع الحكومة طالما اعتُبرت تلك الانتقادات "بناءة". وقد يُسمح لوسائط الإعلام بتغطية الكوارث الطبيعية والفقر، وهو ما كان محظوراً من قبل، شريطة ألا يمس ذلك ما تعتبره الحكومة "المصلحة الوطنية". وبالرغم من ذلك، لم يُسمح لأي من وسائل الإعلام، باستثناء "ميانمار تايمز" الصادرة بالإنكليزية، في تموز/يوليه، أن تنقل خبر قرار تخلي ميانمار عن رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتناوب في عام ٢٠٠٦. وحسب قسم مراقبة وتسجيل الصحافة بوزارة الإعلام، سيستمر حظر التقارير والتعليقات السلبية عن الصين والهند ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦٧- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، أصدر قسم مراقبة وتسجيل الصحافة لوائح جديدة تتعلق بترخيص النشر تشدد الرقابة على فرق التحرير في المنشورات المرخص لها. وبموجب قوانين النشر الجديدة هذه، يستطيع قسم مراقبة وتسجيل الصحافة وقف نقل رخصة النشر من ناشر إلى آخر.

٦٨- وتواصل الحكومة تشديد المراقبة على دخول الصحفيين الأجانب إلى ميانمار. وبينما مُنح عدد قليل من المراسلين المختارين تأشيرات إعلامية بشكل متقطع، فإن العديد من الصحفيين المخضرمين والكتاب المتخصصين قد مُنعوا باستمرار من دخول البلد.

٦٩- وكان من بين السجناء السياسيين الذين أفرج عنهم في مطلع تموز/يوليه، والذين أشار إليهم المقرر الخاص في تقريره السابق (A/60/221، الفقرة ٤٢)، عدة شخصيات إعلامية مرموقة من بينهم سين هلا أو ومخرج الأفلام الوثائقية أوونغ بوينت. وقد أفرج عن سين هلا أو، البالغ من العمر سبعين سنة، من سجن ميتكيينا بعد أن قضى هناك نحو ١١ سنة في ظروف قاسية. وكان هذا الصحفي المستقل والمحرر السابق وعضو البرلمان المنتمي إلى الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قد اعتقل في عام ١٩٩٤ بتهمة "اختلاق وإرسال تقارير معادية للحكومة" إلى سفارات ومحطات إذاعية أجنبية وصحفيين أجانب. واعتقل أوونغ بوينت في عام ١٩٩٩ وأدين بتهمة "حيازة آلة فاكس بصورة غير قانونية" و"إبلاغ معلومات إلى منشورات محظورة".

٧٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كان سبعة عشر محرراً وصحفياً وكاتباً وشاعراً على الأقل لا يزالون يقبعون في سجون ميانمار. ويأسف المقرر الخاص بشدة لكون أقدم سجين سياسي في ميانمار، يو وين تين، وهو في

حالـــة صحية متدهورة، قد أمضى عيد ميلاده الخامس والسبعين وعامه السادس عشر في السجن في عام ٢٠٠٥ رغم أنه كان من المتوقع أن يخلى سبيله في تموز/يوليه.

خامساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ألف - ملاحظات عامة

٧١- ينـــبه المقرر الخاص إلى التدهور الملحوظ في الظروف الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى تفاقم الفقر في سائر أرجاء البلاد. ويلاحظ أن قيمة عملة البلاد (الكيات) قد انخفضت بشدة بينما شهد التضخم ارتفاعاً شديداً خلال فترة الإبلاغ وهو ما زاد عيش السكان ضيقاً. فقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية وتذاكر النقل العام بينما قيل إن سعر وقود المحركات قد تضاعف تسع مرات. وصارت الإصلاحات العاجلة ضرورة ملحة للحيلولة دون زيادة تدهور اقتصاد يعاني أزمة حادة بالفعل.

٧٢- ويُعتقد أن ربع السكان يعيشون حالياً تحت خط الفقر. وتذهب تقديرات إلى أن ٧٠ في المائة من نفقات الأسرة المعيشية تُصرف على الأغذية وحدها. وقد زاد ارتفاعُ أسعار الأغذية في الشهور الأخيرة من تآكل القوة الشرائية. ويُعتقد أن معدل إنفاق الحكومة على الصحة لكل فرد هو الأدنى في العالم. ويبلغ متوسط العمر المتوقع ٦٠ عامـــاً أي أنه أقل بعشر سنوات من متوسط العمر المتوقع في تايلند. ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٧ في المائة، أي أنه كاد يبلغ أربعة أضعاف معدل الوفيات في تايلند المجاورة. وتقدر نسبة سكان الأرياف الذين لا يتوفر لهم الماء النقي بـ ٣٤ في المائة ولا تتوفر لـ ٤٣ في المائة من هذه الفئة السكانية المرافق الصحية الآمنة. وثمـــة قلـــق من أن يساهم الضغط الذي تتعرض لـــه الأسر والمجتمعات المحلية نتيجة تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تفتت شبكات الأسر والمجتمعات المحلية وفي زيادة اعتماد الأفراد على أنشطة محرمة وغير منظمة من أجل ضمان بقائهم.

٧٣- ولدى المقرر الخاص اعتقاد راسخ بأن الممارسات التي ترعاها الدولة مثل فرض ضرائب عشوائية وابتزاز الأموال ومصادرة الأراضي والمحاصيل وإجبار الناس على الرحيل والقيود المفروضة على السفر والعقوبات المالية لعـــدم الامتثال للأوامر ونهب السلطات العسكرية لممتلكات المدنيين، ما تزال كلها تخلف أثراً مدمراً على سبل عيش الناس.

باء - السخرة

٧٤- ما زال المقرر الخاص يتلقى تقارير عن انتشار ممارسات السخرة والتجنيد القسري واستخدام أعوان الدولة المـــنهجي لها في سائر أنحاء ميانمار. ويكثر الطلب على السخرة بشكل خاص في القرى المتاخمة لمعسكرات الجيش وللمواقع المهجَّر إليها. كما وردت ادعاءات بشأن عمل الأطفال.

٧٥- إن إكراه المدنيين على العمل دون أجر يؤثر تأثيراً ضاراً على قدرتهم على كسب عيشهم. فبدلاً من أن يعملـــوا على كسب قوتهم، تجبر الحكومة مواطني ميانمار على تكريس أنفسهم لأعمال من قبيل بناء معسكرات الجـــيش بمـــا في ذلك حفر الخنادق والملاجئ المحصنة؛ وبناء المستشفيات والطرق وحمل المؤن العسكرية بما فيها

الذخائـــر؛ والعمـــل قسراً في مزارع الشاي؛ وتربية المواشي لصالح قوات الجيش. وفي حالة استعمال السخرة في المشـــاريع الإنمائية، كثيراً ما يُطلب توفير مواد البناء والمؤن الغذائية من المدنيين الذين يقال لهم إنه من "واجبهم كمواطنين" الامتثال لأوامر الجيش.

٧٦- إن سياســـة الحكومة المتمثلة في ملاحقة من يعتبَر أنهم قدموا شكاوى غير حقيقية بشأن تلك الممارسات تـــثني الضـــحايا عن الإبلاغ عن تلك الحالات مخافة ملاحقتهم. وفي هذا الصدد، تعتبر قضية ما سو سو إنوي، المدافعة عن حقوق الإنسان، مثالاً عن المصير الذي ينتظر أولئك الذين يلجأون إلى القانون كي ينصفهم من عمل الســـخرة. فـــبعد أن نجحت في رفع قضية على السلطات المحلية في مقاطعة يانغون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بدعـــوى عمـــل السخرة الذي فرض عليها هي وسكان قريتها في مشروع لبناء الطرق، وجدت نفسها عرضة للمضـــايقات وتلفيق التهم الجنائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حكم عليها بالحبس ثمانية عشر شهراً في سجن إنسين بتهمة القذف والتشهير بالسلطات المحلية بعد محاكمة لم تلبِّ المعايير الدولية للأصول القانونية المرعية.

٧٧- بعد أن أُطلق سراح يو آي ميينت، وهو محام من مقاطعة بيغو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عقب إدانته بالخيانة العظمى لاتصالاته بمنظمة العمل الدولية، صدر في حقه حكم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بالسجن سبع سنوات بتهمة "نشر معلومات كاذبة"، بمقتضى قانون أحكام الطوارئ (١٩٥٠). وألقي القبض عليه بدعوى أنه قدم شكوى إلى السلطات الحكومية بشأن قضية مصادرة أرض وقدم نسخة منها إلى مسؤول الاتصال التابع لمنظمة العمل الدولية.

جيم - العنف ضد النساء

٧٨- مـــا زالـــت التقارير ترد عن حوادث خطيرة للعنف الجنسي ضد النساء في جميع أنحاء ميانمار. فالنساء والفتـــيات في المناطق التي توجد فيها أقليات عرقية على الخصوص يبقين عرضة للاغتصاب والمضايقات من قبل أعوان الدولة. وبالتالي فإن حريتهن في التنقل محدودة بالضرورة لأنهن كثيراً ما يخشين السفر بلا مرافق.

٧٩- ويشـــعر المقرر الخاص بعميق الأسف إزاء رفض الحكومة إجراء تحقيق مستقل في ادعاءات حدوث عنف جنسي منهجي في ولاية شان. وتشكل ثقافة الإفلات من العقاب التي ما تزال منتشرة في ميانمار، والتي قلما تتم ملاحقة أعوان الدولة الذين يقترفون جرائم خطيرة بسببها، مصدرَ قلق كبير للمقرر الخاص. فمن غير المقبول بالمرة ألا يجد من يقدمون شكاوى للسلطات سبيلاً للانتصاف، بل إنهم يتعرضون للانتقام.

دال - برامج مكافحة المخدرات: الحاجة إلى مصادر رزق بديلة

٨٠- حققت الحكومة تقدماً ملحوظاً في مجالات عدة في مكافحة المخدرات على مدى السنوات الأربع الماضية بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. وحسب دراسة أجراها المكتب المذكور مؤخراً، انخفض إنـــتاج الأفـــيون في ميانمار بنسبة ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ ثم بنسبة ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤. غير أن برامج الاستئصال، مع أنها تحقق نجاحات هامة، أفرزت عدداً من النتائج غير المـــرغوب فيها يجب معالجتها كالهجرة إلى الخارج نتيجة فقدان أسباب العيش، وانخفاض عدد السكان وانخفاض عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس وتدني الخدمات الصحية في المناطق المتأثرة. وقد فقد نحو مليوني مزارع وأسرهم

المعيشـــية، أو على وشك أن يفقدوا، مصدر دخلهم الأول وهو زراعة خشخاش الأفيون. ويجب إيجاد بدائل تدر الدخل إذا أريد للنجاحات التي تحققت بفضل برامج استئصال زراعة الأفيون ألا تتقوض بسرعة.

٨١- ومع أن زراعة نبات الخشخاش شهدت تراجعاً جذرياً، فإن إنتاج العقاقير المخدرة التركيبية أو المنشطات من الأنواع الأمفيتامينية في ارتفاع مطرد. ويظل الارتفاع الملحوظ في تعاطي الهيروين بين شباب ميانمار مثار قلق. وكذلـــك الأثـــر الذي قد يحدثه في تفاقم معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ولا يزال وجود مجموعات إجرامية عابرة للحدود ضالعة في الاتجار بالمخدرات يؤثر على إنتاج المخدرات ويزيد من تفاقم حالات الخروج على القانون نسبياً في الولايات الواقعة على الحدود.

سادساً - الوضع الإنساني

ألف - نظرة عامة

٨٢- بدت على الوضع الإنساني في ميانمار، وإن لم يبلغ بعد حد الأزمة الخانقة، علاماتُ تدهور واضحة على مدى السنة المنصرمة. ففي عام ٢٠٠١، بعيد تسلم المقرر الخاص ولايته، أعرب رؤساء ثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة في يانغون عن قلقهم من "الأزمة الإنسانية الناشئة في صمت". وكان الوضع آنذاك خطيراً بشكل خاص في مناطق الأقليات العرقية ومناطق النزاع. وشهد الوضع منذ ذلك الحين تدهوراً شديداً أصبح يؤثر على شرائح عريضة من السكان.

٨٣- ومن بين المجموعات المستضعفة بشكل خاص التي لها احتياجات إنسانية ماسة: السكان الذين يعيشون في مناطق هي مسرح لنزاع عسكري متواصل؛ والسكان الذين رُحلوا مكرهين إلى مواقع التهجير ولم تُستبدل أسباب عيشهم بسبل أخرى؛ والأشخاص المشردون داخلياً لا سيما من يعيشون في الخفاء؛ والسكان الذين يعيشون بجوار معســـكرات الجـــيش والمعرضـــون تحديداً لعمل السخرة والابتزاز؛ والأسر المعيشية التي ترأسها نساء؛ والأطفال والشباب المحرومون من التعليم الكافي والمعرضون لممارسات العمل القسري؛ وكبار السن الذين حُرموا من رعاية ودعم مجتمعاتهم المحلية.

٨٤- ومـــن دواعي قلق المقرر الخاص تحديداً أن دخول لجنة الصليب الأحمر الدولية، خلال فترة الإبلاغ، إلى الولايـــات الواقعـــة شرق ميانمار قد خضع لمزيد من القيود. فما تقوم به هذه اللجنة من أجل مساعدة السكان المدنيين والاطلاع على أحوالهم يشكل ضرورة إنسانيـــة أساسية تقـــع على الحكومـــة مسؤولية دوليـــة مـــن أجل تسهيلها.

باء - الصحة

٨٥- لا ريـــب أن العديد من جوانب المعاناة الإنسانية، وبالأخص فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريـــا، تشـــكل قدراً عالياً من الحاجات الإنسانية التي ينبغي على الحكومة تلبيتها بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي وبمساعدة منه.

٨٦- وفي تناقض مباشر مع بلدان مجاورة كتايلند وكمبوديا، نرى أن معدل العدوى بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في ارتفاع سريع. ومن المعلوم أن ٣١,٤ في المائة من المشتغلين بالجنس و٣٧,٩ في المائة ممن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن في ميانمار يحملون فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وهناك قلق كبير من أن يكون المرض حالياً في طور الانتشار فينتقل من هذه المجموعات المعرضة لخطر شديد إلى عموم السكان (حيث تذهب التقديرات إلى أن ٢ في المائة من الحوامل في ميانمار يحملن الفيروس بالفعل).

٨٧- ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، قد يبلغ عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري في ميانمار نحو ٦٢٠ ٠٠٠. وتفيد تقارير بأن ولايتي شان الشمالية وكاخين خصوصاً هما الأكثر تضرراً. وقد أقرت الحكومة بأن سرعة انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، التي يرى فيها المجتمع الدولي خطراً شديداً يتهدد المنطقة، هي من أسباب القلق وأشارت إلى رغبتها في القيام بعمل ما بشأنه. وفي هذا الصدد، يرحب المقرر الخاص بتقارير تفيد بأن وزارة الصحة قد عززت تنفيذ البرنامج الوطني لمنع الحمل بشكل كبير بمساعدة الأمم المتحدة ليشمل نحو ثلث البلاد في الوقت الحاضر بعد أن كان يقتصر على أربع بلدات فقط في عام ٢٠٠١.

٨٨- ويلاحظ المقرر الخاص أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) توفر ٩٠ في المائة تقريباً من اللقاحات المستخدمة لتطعيم الأطفال في ميانمار ضد سبعة من أخطر الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق التطعيم بما فيها السل وشلل الأطفال والحصبة. وتسجل ميانمار نسب إصابة بالسل هي من بين النسب الأعلى في العالم حيث يتم تشخيص نحو ٩٧ ٠٠٠ إصابة جديدة بالمرض سنوياً. ومثلما هي الحال مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، تشير تقارير إلى أن نوع داء السل المقاوم للأدوية المتعددة آخذ في الاستشراء في بلدان مجاورة.

٨٩- وتعد الملاريا سبباً رئيساً للوفيات في ميانمار، إذ إن ٨٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق التي توطن فيها المرض. ويُعتقد أن هناك ٦٠٠ ٠٠٠ إصابة بالملاريا وأن ٣ ٠٠٠ وفاة على الأقل سنوياً هي بسبب ذلك المرض. وهذه أرقام متحفظة لأن أقل من ٤٠ في المائة ممن يشتبه في إصابتهم بالملاريا يحاولون الحصول على الرعاية الطبية في مرافق الصحة العامة. ويقال إن معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات نتيجة إصابتهم بالملاريا هو ضعف المعدل الإقليمي. وبينما أحرزت البلدان المجاورة تقدماً كبيراً في مكافحة الملاريا، هناك خطر يتمثل في أن الوضع في ميانمار، إذا لم تتم معالجته، سيؤثر سلباً على تلك التطورات الإيجابية في المنطقة. وليس في مقدور غالبية السكان من الشرائح الأكثر عرضة للإصابة بالمرض الحصولُ على الأدوية التركيبية الضرورية لعلاج تلك السلالة من داء الملاريا المقاومة للأدوية المتعددة والواسعة الانتشار.

جيم - الأمن الغذائي

٩٠- يبدي المقرر الخاص انزعاجه إذ علم بالعوائق التي وضعتها الحكومة أمام توزيع المؤن الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي في المناطق التي استفحل فيها الجوع في ولاية راخين في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٥. ووجد برنامج الأغذية العالمي الذي يلبي احتياجات مئات الآلاف من الناس في ميانمار من الغذاء أن برامجه تأثرت سلباً بما ورد من تأخير متكرر في إصدار تراخيص نقل المعونات الغذائية في ولايتي راخين وشان بلغ ثلاثة أشهر في بعض الأحيان. ولم تبين الحكومة أسباب حالات التأخير تلك.

٩١- وأشارت تقارير إلى ازدياد عدد المعوقات أمام نقل الأرز داخل ميانمار خلال السنة الماضية حيث يدَّعى أن السلطات المحلية كانت تلح على تقديم إذن خاص من كل من الجهة التي تم منها استجلاب الأرز ووجهته النهائية. ويدعى أن هذه القيود المتزايدة ساهمت في ارتفاع سعر الأرز.

٩٢- ويبدي المقرر الخاص ارتياحه إذ علم، أثناء كتابة هذا التقرير، بحدوث تحسّن في فرص حصول السكان المدنيين على السلع الغذائية التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي وغيره من وكالات الإغاثة الإنسانية في الولايات الحدودية منذ أيلول/سبتمبر. بيد أن تسليم المؤن الغذائية في مناطق "وا" ظلت تعترضه بعض المشاكل ولا تزال الضريبة المقدرة بنسبة ١٠ في المائة التي تفرضها الحكومة على موردي برنامج الأغذية العالمي سارية رغم الدعوات إلى إلغائها.

دال - القيود التي تفرضها الحكومة على الفاعلين في مجال الإغاثة الإنسانية

٩٣- علم المقرر الخاص أنه قد فُرضت في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥ قيود متزايدة على وصول عدد من الوكالات الدولية إلى مناطق النزاع النائية ومناطق وقف إطلاق النار وتلك التي تسكنها مجموعات من الأقليات العرقية وعلى أنشطتها في كل تلك المناطق. كما إن بعض الوكالات الدولية تلقت تعليمات مفادها أنه لا يجوز للمستخدَمين المغتربين السفر إلى الأرياف والمناطق النائية إلا برفقة موظفين تابعين للإدارة الحكومية أو للوزارة المختصة.

٩٤- وللقيود البيروقراطية التي تفرضها الحكومة على حركة وأنشطة وكالات الإغاثة الإنسانية وما ينجم عنها من تعطيل في إجراءات الرصد أثر بالغ السلبية. ومما يدعو إلى الأسف الشديد ذلك القرار الذي اتخذه الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في آب/أغسطس بوقف المنح لميانمار بسبب إجراءات السفر والمشتريات. فلا شك أن هذا القرار ستكون له عواقب شديدة الخطورة، إن لَم تكن مهلكة، على شرائح السكان الأكثر عرضة لتلك الأمراض الثلاثة القابلة للانتقال.

٩٥- ويلاحظ المقرر الخاص، خلال الست السنوات التي استغرقتها ولايته، أن فريق الأمم المتحدة القطري قد واصل تقديم المساعدة الضرورية للناس المحتاجين بالرغم من بيئة العمل التي تزداد صعوبة. كما إن وكالات أخرى عاقدة العزم على تلبية احتياجات الفئات الأكثر استضعافاً بالرغم من الصعوبات المتزايدة. ويسُر المقرر الخاص أن يلاحظ إنشاء مكتب للمساعدة الإنسانية للمفوضية الأوروبية مؤخراً الذي زادت مساعداته الإنسانية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال السنوات الأربع الماضية.

٩٦- وفي تقريره الأخير، لاحظ المقرر الخاص أن السلطات وضعت قيوداً قاسية على أنشطة ضابط الاتصال لمنظمة العمل الدولية وانطلاق نداءات من منظمات منتسبة إلى الحكومة تدعو ميانمار إلى الانسحاب من منظمة العمل الدولية (A/60/221، الفقرة ٦٩). غير أن تطورات حصلت في الشهور الأخيرة تدل على أن تعاون الحكومة مع منظمة العمل الدولية تدهور كثيراً.

٩٧- ونظمت منظمات رسمية ومنظمات أخرى منتسبة للحكومة عدة تجمعات حاشدة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس تدين أنشطة منظمة العمل الدولية وتحث الحكومة على سحب عضويتها فيها. ومما يثير

الانـــزعاج تلقـــي مسؤول الاتصال لمنظمة العمل الدولية ٢١ تهديداً بالقتل تحذره إما أن يغادر البلاد أو يتعرض للقتل. ولم تَلق أي من تعبيرات منظمة العمل الدولية العديدة عن القلق أية استجابة رسمية من حكومة ميانمار رغم أنه يقال إنه أُعطيت لمسؤول الاتصال ضمانات شفهية فيما يخص أمنه وإشارات إلى أن المسالة قيد التحقيق.

٩٨- وبدا التزام الحكومة باستئصال العمل القسري وباتباع توصيات منظمة العمل الدولية تدريجياً زهيداً إن لم يكن منعدما عندما لمحت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر إلى أنها تدرس جدياً انسحابها من المنظمة. ولكن، بعد مناقشات مع تلك المنظمة، يسر المقرر الخاص أن يلاحظ أن الحكومة أعادت تأكيد التزامها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. والمطلوب الآن أن تقدم الحكومة دليلاً واضحاً على تعهدها الترزيه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

هاء - اللاجئون والمشردون داخلياً

٩٩- مـــا يزال المقرر الخاص يشعر ببالغ القلق بشأن التشريد الداخلي المتواصل وخروج جماعات المدنيين من ميانمار بوصفهما نتيجة مباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية وللنزاع بين السلطات العسكرية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

١٠٠- وتسجل ميانمار في المنطقة أكبر الأعداد من اللاجئين الذين لا يزالون يغادرون البلاد إلى البلدان المجاورة كتايلـــند والهند وبنغلاديش وغيرها. وبينما لجأ ١٥٠ ٠٠٠ شخص إلى مخيمات على الحدود بين تايلند وميانمار، عُلم أن ما يقدر بنحو مليون شخص أصلهم من ميانمار يعيشون الآن في تايلند وحدها.

١٠١- وتذهب التقديرات إلى أن ٨٧ ٠٠٠ شخص على الأقل اضطروا إلى ترك منازلهم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وحتى أواخر عام ٢٠٠٥، عُلم أن عدد المشردين الإجمالي في شرق ميانمار وحده بلغ ٥٤٠ ٠٠٠ شخص وهي المنطقة الأكثر تضرراً من النزاع المسلح ومن انتهاكات موظفي الحكومة المنهجية لحقوق الإنسان.

١٠٢- وفي مـــناطق وقـــف إطلاق النار، يُعتقد أن هناك نحو ٣٤٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً. وقد وســـعت القـــوات الحكومية أنشطتها في تلك المناطق بالرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار، فارضة قيوداً على الجماعـــات المدنـــية في مجالي التجارة والسفر. وقد تراجعت الحكومة عن تعهدات بتقديم المعونة الاقتصادية لمن يديرون مناطق وقف إطلاق النار. ومن بين الأمثلة على ذلك تخفيض الحكومة مؤخراً معونتها لحزب ولاية مون الجديد ولجبهة تحرير شعب كاريني الوطنية. ومن المرجح أن تؤدي تلك التخفيضات إلى حركات تدفق المشردين داخليا إلى خارج مناطق وقف إطلاق النار. فطالما أن الفوائد التي تجنى من اتفاقات وقف إطلاق النار لا تُذكر، تكون صحتها واستدامتها موضع شك.

١٠٣- ويبلغ العدد الإجمالي للأشخاص المقيمين حالياً في مواقع التهجير ١٠٨ ٠٠٠ شخص. ومنذ عام ٢٠٠٤، تذهـــب التقديرات إلى أن ٣٠ ٠٠٠ شخص على الأقل قد أجبروا على الانتقال إلى تلك المواقع بعد أن طردتهم قوات الحكومة من بيوتهم. إن ضياع أسباب عيش من أجبروا على الرحيل إلى مواقع التهجير كبير لأن المخيمات تقـــع عـــادة في أراض قاحلـــة بالقرب من القواعد العسكرية (والقربُ منها يجعل المدنيين عرضة لطلبات العمل القسري). وقلما تتوفر خيارات بديلة لإدرار الدخل، كما تُفرض دائماً القيود على السفر.

١٠٤- إن الخوف من الهجمات وإخضاع الناس لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل العسكريين أثناء ممارستهم أنشـــطة "مكافحة التمرد" يعني أن المدنيين مستمرون في هجر قراهم. ومن المعلوم أن ٠٠٠ ٩٢ مدني على الأقل يختبئون في الغابات البعيدة وفي الأماكن الجبلية في المناطق الأكثر تضرراً من النـــزاع العسكري. وقد وقع حادث من ذلك القبيل في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عندما هرب ٩٠٠ شخص من بلدة ثانداوونغ في ولاية كارين بعد تعرضهم لهجوم شنته قوات الحكومة أسفر عن حرق مساكن المدنيين وزرع ألغام أرضية. ووقت إعداد هذا التقرير، كان هؤلاء المدنيون التسعمائة، منهم كثيرون من الأطفال، يعيشون مختبئين دون غذاء أو مأوى مناسب. وقد عرفت ولاية شان الجنوبية خلال السنة الماضية أعلى الزيادات في عدد المدنيين الذين يهربون للاختفاء، ويعود الســـبب في ذلك إلى حد كبير إلى المضايقات التي يدعى أن المدنيين يتعرضون لها على يد العسكريين على خلفية القلق من أن تشكل جيش ولاية شان الوطني وجيش جنوب ولاية شان تحالفاً كاملاً.

١٠٥- وفي مناطق النزاع، لا يبدو أن هناك تراجعاً في ما يسمى "سياسة أنواع البتر الأربعة" التي تتبعها الحكومة والتي تفيد التقارير أنها ترمي إلى منع المعارضة المسلحة من تجنيد محاربين جدد ومن الحصول على المعلومات والمؤن والدعـــم المالي كي تبسط سيطرتها على المناطق التي تخضع لإدارة الجماعات القومية العرقية. ويتم إفقار المدنيين وحرمانهم عن عمد بوصف ذلك استراتيجية لمكافحة التمرد عن طريق فرض قيود صارمة على السفر، وعمليات الطـــرد القسري ونزع الملكية وفرض ضرائب مجحفة وتدمير القرى. ومنذ عام ١٩٩٦، تذهب التقديرات إلى أن نحـــو ٨٠٠ ٢ قـــرية قد دمرت (بالحرق دائماً) ونُقلت عن بكرة أبيها إلى مكان آخر أو تُركت بسبب الأنشطة العسكرية. وبينما تمت إعادة توطين سكان عدد من تلك القرى منذ ذلك الحين، فإن أغلبهم ما زالوا مشردين.

١٠٦- ويذكِّر المقرر الخاص الحكومة والمجموعات المسلحة غير التابعة للدولة بواجبها في حماية المدنيين من آثار الـــنزاع المسلح. وتمثل الاستراتيجية الحالية التي تتبعها الحكومة باستهداف المدنيين خلال عملياتها العسكرية إلغاء متعمدا لمسؤوليتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

١٠٧- كما تم إشعار المقرر الخاص بعمليات الطرد القسري بسبب المشاريع الإنمائية التي ترعاها الدولة. وتفيد تقارير بأن بناء سد لإنتاج الطاقة الكهرمائية على نهر سلوين أدى إلى تهجير عدد من القرى قسراً في ولايتي شان وكارين. كما وردت ادعاءات بشأن نزع ملكية أراض للمدنيين من أجل استخراج موارد طبيعية. وقلما يحصل الضحايا على تعويض.

سابعاً - ملاحظات وتوصيات ختامية

١٠٨- إن بواعـــث القلق بشأن حقوق الإنسان الواردة في هذا التقرير هي إلى حد بعيد نفس البواعث التي كان المقرر الخاص قد سلط الضوء عليها عند بدء ولايته قبل ست سنوات. وبالرغم من دلائل مبكرة صدرت عـــن الحكومة تبين رغبتها في معالجة تلك المشاكل، يأسف المقرر الخاص لأن تلك الرغبة، على ما يبدو، قد اختفت تماماً. فالتوصيات التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى جانب تلك التي أوصى بها المقرر الخاص لم تنفَّذ. لذلك فإن التوصيات التي فصلها المقرر الخاص في تقاريره السابقة لا تزال صالحة وتزداد ضـــرورة تنفـــيذها إلحاحاً نظراً لركود العملية الانتقالية ولعدم إحراز أي تقدم باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية ولتدهور الوضع الإنساني.

١٠٩- ويعتبر إجراء إصلاح هادف سياسي واقتصادي وتشريعي وقضائي ضرورياً لانتشال ميانمار من المستنقع الحالي. فلا يمكن أن يدوم رفض الحكومة الإقرار بتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتصدي لها وتنامي عدم رضا عامة الناس إلى الأبد. ومن غير المقبول أن يُحرم شعب ميانمار من حقوقه الأصلية في منطقة شهدت تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة.

١١٠- ويؤيد المقرر الخاص بشدة التقرير الأخير المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/60/422) الذي يطلب من حكومة ميانمار استئناف الحوار دون تأخير مع جميع الفاعلين السياسيين بما يشمل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وممثلي جماعات القومية العرقية كافة. وينبغي إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ ورفع جميع القيود المفروضة على الفاعلين السياسيين؛ وينبغي السماح بإعادة فتح جميع مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبحرية مشاركة جميع الممثلين السياسيين في العملية الانتقالية السياسية دون أية قيود. وهذا أضعف الإيمان فيما يتعلق بالخطوات المطلوب اتخاذها لإقرار الثقة في العملية الانتقالية.

١١١- وتظل الإجراءات والمبادئ التي تحكم المؤتمر الوطني في جوهرها منافية للديمقراطية. ويود المقرر الخاص التأكيد على أن الإطار المرجعي لتعليقاته على المؤتمر الوطني والوضع السياسي لم يكن صادراً عن أية دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء وإنما يستند استناداً راسخاً إلى التعهد الذي ما فتئت الحكومة تكرره لشعب ميانمار والمجتمع الدولي منذ عام ١٩٩٠ بإقامة حكومة ديمقراطية.

١١٢- ويعتقد المقرر الخاص أن الانتظار إلى حين انتهاء عملية الانتقال السياسي لتمكين المجتمع المدني سيأتي بعكس النتائج المرجوة. وكما في العديد من حالات الطوارئ الإنسانية في الأمم التي تعيش عمليات تحول سياسي إلى الديمقراطية، فإن التحدي الأساسي أمام المجتمع الدولي هو الحيلولة دون استنفاد رأس المال الاجتماعي تماماً. وإلى جانب بحث معاناة الشعب اليوم، من الضروري حماية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية والأفراد على المشاركة في الانتقال السياسي النهائي.

١١٣- وفي ختام ولايته، يثني المقرر الخاص ثناء وافراً على الجهود الثابتة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني التي توجد مقارها داخل وخارج البلاد والتي توثق انتهاكات حقوق الإنسان داخل ميانمار وتساعد المشردين داخلياً وتوفر الدعم الأساسي والتمكين لمجتمعات اللاجئين والمهاجرين. كما يود أن يقر بمساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية التي تواصل عملها في البلاد في ظروف تزداد صعوبة من أجل توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لشعب ميانمار وبناء قدرته.

١١٤- إن الفقر المتجذر والمتفاقم، وعدم الإصلاح الاقتصادي الذي يُخضع السكان لحرمان لا داعي له واستمرار انتهاك الحقوق الاقتصادية أمور تقود البلاد نحو أزمة إنسانية. وهذا الوضع المتفاقم قابل للإصلاح ويجب على الحكومة معالجته بالاستفادة من المساعدة المتاحة من المجتمع الدولي الذي من واجبه أن يكفل عدم جعل المعونة الإنسانية رهينة السياسة. وينبغي ألا يثني التدقيق المتزايد والقيود البيروقراطية المفرطة المفروضة على المنظمات الإنسانية المجتمع الدولي عن القيام بواجبه في الاستجابة للأزمة الإنسانية داخل البلاد. لقد كانت هناك حالات عديدة أخرى تم فيها تنفيذ العمل الإنساني في بيئة سياسية معادية.

١١٥- ويعتقد المقرر الخاص أن فشل الحكومة في إقامة حوار على مستوى السياسة وفي التعاون مع وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية من أجل تلبية الاحتياجات الملحة في مجال حماية المهاجرين قسراً يزيد من تفاقم وضع إنساني بالغ الخطورة بالفعل. ومما لا ريب فيه أن أكثر أشكال الحماية من التشريد القسري في ميانمار فعاليةً وضرورة هو وقف انتهاكات حقوق الإنسان وحل النزاع المسلح عن طريق حوار شامل.

١١٦- وهناك أيضاً حاجة ماسة إلى إنشاء آليات مساءلة شفافة لضمان الوقوف على المشاكل الإنسانية الحادة ومعالجتها بسرعة ورصد إنفاق المساعدة المالية. وفي هذا الصدد فإنه يدعو الحكومة إلى تعميق حوارها مع وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية وأصحاب المصلحة والمستفيدين من أجل وضع استراتيجية فعالة ومنسَّقة للعمل على تلبية الضرورات الإنسانية الحرجة في ميانمار. ومن التطورات التي لقيت الترحيب البيانُ الصادر عن مجموعة "جيل طلاب ١٩٨٨" في أيلول/سبتمبر الذي يحث الحكومة على التعاون مع جميع أصحاب المصلحة بغية تحسين الوضع الإنساني في البلاد.

١١٧- ويرى المقرر الخاص أن إحاطة الأعضاء في مجلس الأمن بمستجدات الوضع في كانون الأول/ديسمبر أتاح فرصة لوضع استراتيجية بناءة ومنسقة تجاه ميانمار بالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان. ولديه أمل قوي في أن تمثِّل تلك الخطوة الإيجابية بداية زخم جديد على الصعيد الدولي للمبادرة بتيسير الانتقال الذي تأخر طويلاً من الاستبداد إلى الحكم الديمقراطي في ميانمار. ويعتقد، في هذا الشأن، أن الدور المفيد الذي تؤديه رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان المجاورة لتعزيز الحقوق والحريات الأساسية لشعب ميانمار له أهمية حيوية في الدفع قدماً بهذا الزخم.

١١٨- والمقرر الخاص على يقين بأنه من المستبعد تحقيق أو استدامة أي تقدم باتجاه حل النزاع العرقي في ميانمار دون إصلاح سياسي ملموس. ولا يزال النزاع المسلح الدائر في العديد من مناطق الأقليات العرقية يشكل الركيزة التي تستند إليها أخطر التجاوزات في مجال حقوق الإنسان في البلاد، كما يزيد من تفاقم الوضع الإنساني ويمنع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ميانمار. وبدون عملية إصلاح شامل، لن تتصدى خطة الطريق الحالية التي وضعتها الحكومة للتحديات الملحة التي تواجه البلاد.

١١٩- إن أية عملية انتقال لا تستحق أن تسمى كذلك طالما أن هناك حرماناً من الحريات الأساسية في التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات، وإخراساً للأصوات المنادية بالإصلاح الديمقراطي؛ وسجناً للممثلين المنتخبين وتجريماً للمدافعين عن حقوق الإنسان. ولن يسجل أي تقدم باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية ما دام أهم الممثلين السياسيين يقبعون خلف القضبان ويتعرض أنصارهم لتجاوزات جسيمة ومنهجية في مجال حقوق الإنسان ولا تراعى اهتماماتهم السياسية.

Annex

LIST OF SEVERELY ILL POLITICAL PRISONERS

	Name	Place of detention	Illness
1.	Aung Aung	Mandalay	Paralysis
2.	Aung Naing	Mandalay	Hypertension
3.	Aung Kyaw Oo	Tharawaddy	Liver and kidney complaints
4.	Aung Shin	Insein	Asthma
5.	Aung Soe Myint	Insein	Heart disease, diabetes, eye complaint
6.	Aye Aung	Kale	Malaria, typhoid
7.	Hla Win	Moulmein	Haemorrhoids
8.	Hla Aye	Insein	Paralysis
9.	Khin Khin Leh	Insein	Rheumatic arthritis
10.	Khin Maung Lwin	Puta-O	Heart disease, hypertension, malaria
11.	Kyaw Min	Insein	Rheumatic arthritis
12.	Kyaw Mya*	Myaungmya	Gastric ulcer
13.	Kyaw Soe Wai	Bassein	Chest pain
14.	Kyaw Kyaw Tun	Myaungmya	Haemorrhoids, hernia
15.	Lwin Nyein	Myaungmya	Hepatitis
16.	May Win Myint, Dr.*	Insein	Rheumatic arthritis, gastric ulcer
17.	Mu Tuu	Myaungmya	Neuropathy
18.	Myo Chit	Tharawaddy	Asthma
19.	Myo Thein	Myaungmya	Neuropathy
20.	Naing Aung Mon	Tharawaddy	Gastric ulcer
21.	Nanda Sit Aung	Pa-an	Migraine, inability to walk

* The sentences of these prisoners have already expired, yet they remain in detention, further to the invocation of article 10 (A) of the 1975 State Protection Law.

	Name	Place of detention	Illness
22.	Nay Kyaw	Pa-an	Severe weakness. Illness unknown
23.	Nine Nine	Insein	Recovery from surgical activity
24.	Nyi Nyi Oo	Taungoo	Paralysis
25.	Phone Thet Paing	Myaungmya	Osteosclerosis
26.	San Aye	Tharawaddy	Severe weakness, unable to stand
27.	Saw Myint	Tharawaddy	Asthma, hypertension
28.	Soe Han	Moulmein	Eye disease
29.	San Hla Baw	Thayet	Paralysis
30.	Soe Moe Naing	Taungoo	Mental illness
31.	Soe Myint	Tharawaddy	Rheumatic arthritis, hypertension
32.	Su Su Nway	Insein	Heart disease
33.	Than Hteik	Myaungmya	Heart complaint
34.	Than Maung	Myaungmya	Heart problem
35.	Than Nyein, Dr.*	Insein	Cirrhosis of liver
36.	Than Than Htay	Insein	Rheumatic arthritis
37.	Than Win Hlaing	Tharawaddy	Diabetes, kidney complaints
38.	Than Zaw Htwe	Taunggyi	Mental illness
39.	Thet Naung Soe	Insein	Mental illness
40.	Thet Win Aung	Mandalay	Mental illness, malaria
41.	Thura Kyaw Zin	Myaungmya	Hypertension, gastric ulcer
42.	Tin Cho	Mandalay	Hypertension
43.	Tin Myint	Myaungmya	Malaria
44.	Tin San	Insein	Hypertension, heart disease
45.	Tun Linn Kyaw	Insein	Tuberculosis
46.	Tun Ngwe Thein	Tharawaddy	Fistula

	Name	Place of detention	Illness
47.	Tun Oo	Thayet	Gastric ulcer
48.	Win Naing	Moulmein	Heart ailment
49.	Win Tin	Insein	Osteosclerosis
50.	Win Maung	Moulmein	Hypertension, depression
51.	Yan Gyi Aung	Tharawaddy	Glaucoma
52.	Yan Naing Min	Mandalay	Hernia, mental illness
53.	Zaw Htoo	Myaungmya	Hypertension, gastric ulcer
54.	Zaw Min Oo	Insein	Coronary heart disease
55.	Zaw Min Tun	Myaungmya	Coronary heart disease
56.	Zaw Myint Maung, Dr.	Myitkyina	Depression
57.	Zaw Ye Win	Taungoo	Heart disease, hypertension, kidney ailments
58.	Zin Linn Tun	Insein	Heart disease, hypertension, gastric ailments

---